

Distr.
GENERAL

E/C.2/1997/3
28 November 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية
الدورة المستأنفة لعام ١٩٩٧
البند ٤ من جدول الأعمال

التقارير التي تقدم مرة كل أربع سنوات عن أنشطة
المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري العام
أو الخاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

متابعة المقررات التي اتخذتها اللجنة المعنية
بالمنظمات غير الحكومية في دورتها المستأنفة
لعام ١٩٩٥

التقارير التي تقدم عن طريق الأمين العام عملاً بقرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦*

مذكرة

قررت اللجنة في دورتها المستأنفة لعام ١٩٩٥ أن تطلب من المنظمات التي تخلفت عن تقديم تقاريرها عن الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٣ أن تقدم تقاريرها في غضون ستة أشهر من اعتماد اللجنة لتقريرها (E/1996/17). كما قررت اللجنة أن تبلغ هذه المنظمات أنها إذا لم تقدم تقاريرها حتى ٢ آب/أغسطس ١٩٩٦، فستتخذ اللجنة الاجراءات المناسبة، مما يمكن أن يفضي إلى تغيير في المركز أو تعليقه أو سحبه؛ وأن تطلب إليها ألا تتجاوز تقاريرها ٥٠٠ كلمة وأن تركز على مساهماتها في عمل المجلس أو لجانه أو سائر هيئاته الفرعية.

* يجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦ المؤرخ ٢٦ تموز/ يوليه ١٩٩٦ قراره ١٢٩٦ (د - ٤٤) المؤرخ ٢٣ أيار/ مايو ١٩٦٨.

المحتويات

الصفحة

١	- الاتحاد الأوروبي لمدن المؤتمرات	٣
٢	- الرابطة الدولية لتقييم الأثر	٧
٣	- المجلس الدولي لبحوث البناء ودراساته ووثائقه	١٠
٤	- اتحاد المحاميات الدولي	١٢
٥	- رابطة القانون الدولي	١٥
٦	- رابطة الشيوخ الدولية	٢٠
٧	- المنظمة الدولية للألعاب الرياضية للمعوقين	٢٢
٨	- الاتحاد الدولي للنقل العام	٢٣
٩	- اتحاد الطلاب الدولي	٢٥
١٠	- جمعية التبشير النسائية، التابعة للكنيسة الأسقفية الميثودية الأفريقية	٢٧
١١	- التحالف العالمي لجمعيات الشابات المسيحية	٢٩
١٢	- الاتحاد النسائي المسيحي العالمي للامتناع عن المسكرات	٣٣

١ - الاتحاد الأوروبي لمدن المؤتمرات
(مركز استشاري خاص)

أنشئ الاتحاد الأوروبي لمدن المؤتمرات في عام ١٩٦٣، كرابطة مهنية للمدن التي كرست في أوروبا لتكون أماكن حديثة وكفؤة تقصد لإقامة المؤتمرات بها، وتكون مجهزة المرافق والخدمات التي تيسر تحقيق ذلك.

وفي عام ١٩٧٨، منح الاتحاد المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وبمرور السنين، برزت حقيقة جرى التسليم بها على نطاق واسع مفادها أن المؤتمرات عنصر ذو أهمية حيوية في عمليات الاتصالات التي يجب على جميع البلدان في أوروبا أن تدعمها حتى يمكن مواصلة التقدم والتنمية الاجتماعية.

مساعدة الجماعة الأوروبية

قدم الاتحاد، أكثر من أي منظمة مؤتمرات أخرى، مساهمة رئيسية في مساعدة الجماعة الأوروبية على تفهم أهمية وجود صناعة مؤتمرات أوروبية قوية، وقيمة اجتذاب المؤتمرات الدولية الرئيسية التي تقوم بدور أساسي في التبادل المهني والاجتماعي والتنمية، إلى أوروبا.

ويحتفظ الاتحاد منذ عدة سنوات بمكتب اتصال في بروكسل يقيم اتصالات مستمرة مع المقرر الرئيسي للاتحاد الأوروبي في بروكسل، ويقوم بزيارات متكررة إلى ستراسبورغ لمساعدة البرلمان الأوروبي في المسائل المتعلقة بالمؤتمرات والاجتماعات والمعارض.

ونحن نسعى جاهدين إلى إبقاء أعضائنا على علم بالتطورات الرئيسية التي يعنى بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي مثل تلك المتعلقة باتفاقية مناهضة التعذيب، وبحقوق الطفل، والقضاء على التمييز العنصري، وحماية الأقليات وحرية الانتقال، والحقوق المدنية والسياسية والثقافية، وحماية الملكية الفكرية، وجولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، والتعاون البحثي والتعاون فيما بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

والمنظمة لديها برنامج نشط للعلاقات العامة والإعلام، يتمثل في إصدار منشورات دورية مثل منشور "انتريوروب" (Inter Europe)، وهي رسالتنا الاخبارية، و"تقرير عن أوروبا" الذي يصدره الاتحاد سنوياً؛ وأعمال عرضية مثل كتاب عن تاريخه بعنوان "الاتحاد الأوروبي لمدن المؤتمرات في ثلاثين عاماً" (١٩٩٤)، وكتابه السنوي "دليل مدن المؤتمرات".

ويتمثل برنامج التعليم في مدرسته الصيفية السنوية التي أقيمت في مراكز في النمسا ولكسمبرغ والنرويج والبرتغال وفرنسا وأسبانيا.

ونعرض فيما يلي بعض الأحداث البارزة التي شهدتها السنوات الأربع المشمولة بهذا الاستعراض.

١٩٩٠

احتل الاتحاد مكانة بارزة في المعارض التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وقد عمل جاهدا، بالتعاون مع الجماعة الأوروبية، على دعم السنة الأوروبية للسياحة التي أعلنتها الجماعة، ونشر عدده الثاني من "تقرير عن أوروبا" في نيسان/أبريل ١٩٩٣.

يقدر مسح رئيسي لسوق المؤتمرات الأوروبية قام به "توش روس" أن قيمة السوق تبلغ ١٦,٩ بليون دولار، ومن المتوقع أن ترتفع إلى ٥٦ بليون دولار.

وعندما اجتمع مجلس الاتحاد في نيقوسيا بقبرص في تشرين الأول/أكتوبر، فإنه رحب بمدينة اسبوا، بفرنلندا، باعتباره العضو الثامن فيه، وبمؤتمر فرنسا (France Congrès) (الذي يمثل مدن المؤتمرات الرئيسية في فرنسا) باعتباره عضوا منتسبا.

وتوافق هذه السنة اختتام فترة رئاسة جورج ميخائيليديس (نيقوسيا، قبرص) للاتحاد، وانتخاب تيولا ليندبرغ (هلسنكي، فنلندا).

كما كان الاجتماع السنوي الذي عقد في غرانادا بأسبانيا مناسبة لعقد مؤتمر خاص تحت إشراف الاتحاد لعمد ونواب عمد المدن الأعضاء في الاتحاد في كافة أنحاء أوروبا.

١٩٩١

كانت هذه هي السنة المفجعة التي وقعت فيها حرب الخليج. وقد ألغيت فيها المؤتمرات، وكانت الخطوط الجوية تعمل بنسبة ٢٠ في المائة من طاقتها، وخفضت اجتماعات الشركات بحدة، وعم العالم خوف من الطيران، كان أبرز ما يكون في أمريكا الشمالية.

وقد أغلقت طوابق بأكملها في الفنادق عبر أوروبا، وأنهى الكثير من شركات الخدمات أعماله. وكانت مؤتمرات الرابطات أقل تأثرا بذلك، ولكن ميزانياتها خفضت إلى الحد الأدنى وانخفضت نسبة الحضور بها انخفاضاً شديداً.

وفي ذروة هذه الأزمة، بعث الاتحاد بوفد مفوض على أعلى مستوى إلى الولايات المتحدة لطمأنة الأمريكيين بشأن مدى ما يمكن أن يكون لحرب الخليج من تأثير على إمكانات أوروبا كوجهة للسياحة والمؤتمرات. وقد عٌقدت في نيويورك، بالاشتراك مع مجلة "الاجتماعات الناجحة" (Successful Meetings)، اجتماعات مع ممثلي الرابطات المهنية الرئيسية.

كما وضعنا "دراسة استقصائية لتقدير الاحتياجات" لتحديد ما تحتاجه منظمنا أشد الاحتياج، وما هي التدابير الجديدة التي يمكن اتخاذها لتوفير حالة مواتية في المستقبل للمؤتمرات في أوروبا.

وقد ألقينا خطاباً أمام حلقة دراسية عن السياحة نظمها الاتحاد الأوروبي، وقدمت الجماعة الأوروبية مساعدة للزيارة التي قمنا بها إلى الولايات المتحدة والتي كان ينظر إليها باعتبارها مكوناً قيماً في السنة الأوروبية للسياحة التي أعلنها الاتحاد الأوروبي.

وانتقلت مدرستنا الصيفية السنوية هذا العام إلى لشبونة، وقد استطعنا منح زمالتين دراسيتين لطلاب من شرق أوروبا كجزء من برنامج مستمر لمساعدة البلدان النامية في شرق ووسط أوروبا.

وكان اندلاع الحرب في يوغوسلافيا أحد الأوجه المشؤومة من هذه السنة، فقد أغلقت إلى حد كبير المدن اليوغوسلافية الأعضاء في اتحادنا، فيما عدا تلك الواقعة في سلوفينيا.

وكان ذلك بمثابة نعمة لا شك فيها بالنسبة لليوبليانا وبورتوروز.

وكان المتحدث الرئيسي في اجتماعنا السنوي في ستافانغير، بالنرويج، بول واترسكوت رئيس السياحة في اللجنة الأوروبية الذي حلل معنا سياسة سياحة الأعمال في أوروبا والفرص المتاحة لها.

وكان تقديره للدور الذي يقوم به الاتحاد في تنمية المؤتمرات في أوروبا موضع ترحيب بالغ، ورئي أنه يوطد مشاركتنا مع اللجنة الأوروبية.

١٩٩٢

استمرت آثار حرب الخليج لفترة طويلة وكان أبرزها الكساد الذي عم أوروبا في أعقابها مباشرة.

وقد تمكنا من إقامة اتصالات مع كل عضو من أعضاء البرلمان الأوروبي لتأكيد أهمية عقد المؤتمرات في أوروبا الجديدة، وشاركنا عن كثب في تنقيح "أمر توجيهي" مقترح.

ومشروع التشريع الذي اعترض عليه الاتحاد كان سيلحق آثاراً ضارة جداً بكامل نشاط الاجتماعات الطبية في كافة الدول الأعضاء عن طريق عدم السماح بتقديم المساعدة من مصانع المستحضرات

الصيدلانية التي كانت ذات نفع في الغالبية الكبرى من المؤتمرات الطبية في أوروبا على مدى سنوات كثيرة مضت.

ومن حسن الحظ أن هذا الاجراء تكلل بالنجاح وأُنقذ برنامج الاجتماعات الطبية في أوروبا.

وقد اجتذب اجتماعنا السنوي في مونترو بسويسرا عددا من المشاركين من الاتحاد الأوروبي الذين أبرزوا العمل الذي يتعين أن يقوم به الجميع لجعل سياحة الأعمال أحد اختصاصات الجماعة.

١٩٩٣

عندما انتصفت ليلة ٣١ كانون الأول/ ديسمبر، أصبحت الاثنتا عشرة دولة المكونة للجماعة الأوروبية السوق الأوروبية الوحيدة التي طال التبشير بها. وكان من المفترض أن تنشط منطقة الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة أيضا، ولكن ذلك تأجل، في أعقاب قرار سويسري مفاجئ بعدم الانضمام، إلى أن يُعاد النظر في التوجهات.

وقد عمل الاتحاد جاهدا من أجل المساعدة في إنجاز السوق الأوروبية الوحيدة، وأشاد بهذا الانجاز بوصفه خطوة رئيسية نحو تبسيط سفر المندوبين والعارضين، وفتح فرص جديدة لعقد الاجتماعات والمؤتمرات، وسياحة الحوافز والمعارض التجارية.

كما استطاع الاتحاد أن يحتفل بمرور ١٥ عاما على عضويته للمجلس المشترك لصناعة الاجتماعات، الذي يتولى رئاسته في الوقت الراهن، والذي يجمع ما بين أكبر ١٣ منظمة مهنية لصناعة المؤتمرات على الصعيد العالمي.

والاتحاد منشغل أيضا في الوقت الحالي بالحاجة إلى جعل السياحة، التي تعتبر سياحة المؤتمرات جزءا هاما منها، من بين اختصاصات الجماعة في بروكسل.

فالسياحة لم تشملها معاهدة روما ولا معاهدة ماستريخت، ونتيجة لذلك فلا توجد أي سياسة حقيقية للجماعة لوضع برامج بشأنها، على الرغم من كونها أكبر صناعة في أوروبا ولديها أكبر الامكانيات بالنسبة للعمالة والناج المحلي الإجمالي.

٢ - الرابطة الدولية لتقييم الأثر (مركز استشاري خاص)

مقدمة

مُنحت الرابطة الدولية لتقييم الأثر مركزا استشاريا خاصا لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٨٩ وقامت بتعيين ممثلين لها لدى مكاتب الأمم المتحدة في نيويورك وجنيف وفيينا وبالإضافة الى الأنشطة الرسمية التي تضطلع بها الرابطة ساهم كثير من أعضائها بصفاتهم المهنية والخاصة في عمل الأمم المتحدة.

أهداف ومقاصد المنظمة

نظمت الرابطة الدولية لتقييم الأثر في عام ١٩٨٠ لتجمع بين الباحثين والممارسين ومستخدمي مختلف أنواع تقييم الأثر من جميع أنحاء العالم. وبلغت عضويتها في عام ١٩٩٥ أكثر من ٢٥٠ ١ عضوا من ٩٠ بلدا وتعتبر تلك زيادة كبيرة عما كانت في السنوات السابقة من حيث الحجم والتوزيع خارج أمريكا الشمالية وأوروبا. وتتلقى الرابطة الدولية لتقييم الأثر تمويلا متزايدا أيضا من البنك الدولي ومن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم مشاركة أعضائها الدوليين في اجتماعاتها السنوية أساسا.

وتتمثل أهداف الرابطة الدولية لتقييم الأثر في:

(أ) إدخال أحدث أساليب تقييم الأثر في التطبيقات التي تمتد من الصعيد المحلي الى الصعيد العالمي؛

(ب) إيجاد قدرات دولية ومحلية للتنبؤ بالآثار المترتبة على التنمية والتخطيط لها وإدارتها من أجل النهوض بنوعية الحياة للجميع.

أما الهدف الرئيسي للرابطة فهو تحسين مستوى المجتمع من خلال تشجيع تحسين السياسات. وفي سعيها لتحقيق هذا الهدف تقوم الرابطة بما يلي:

(أ) نشر وتحرير أو توزيع المقالات والصحف والكتب والدراسات والمواد السمعية والبصرية والرسائل الإخبارية على الممارسين وعامة الجمهور بشأن ممارسة تقييم الأثر؛

(ب) عقد الاجتماعات والمؤتمرات والحلقات الدراسية وغيرها من الدورات التي يمكن من خلالها نشر المعلومات المتعلقة بممارسة تقييم الأثر؛

(ج) ترويج وتعزيز وتشجيع تبادل المعلومات بين الممارسين والمستعملين لتقييم الأثر من جهة وعامة الجمهور من جهة أخرى؛

(د) تحسين نوعية الأهلية المهنية للأشخاص العاملين في مجال تقييم الأثر؛

(هـ) العمل بطرق أخرى على تشجيع النمو والتنمية في مجال تقييم الأثر وتطوير التقنيات في مجال تقييم الأثر وتشجيع فهم الجمهور لمجال تقييم الأثر ومشاركته فيه؛

(و) الاضطلاع بما يمكن أن يعزز هدفها من الأنشطة الأخرى.

ومجالات تقييم الأثر ذات الصلة الخاصة باهتمامات الأمم المتحدة هي تقييم الأثر البيئي، وإلى حد أقل بكثير تقييم التكنولوجيا. وفي السنوات الأخيرة، وجد تقييم الأثر الاجتماعي مجالاً لتطبيقه في مختلف سياقات التنمية الاجتماعية، مثل تقييم الأثر بالنسبة للجنسين وتقييم مستوى الفقر.

المشاركة في عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والاجتماعات الأخرى للأمم المتحدة

ساهم ممثلو الرابطة الدولية لتقييم الأثر في الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية كما شاركوا في المؤتمر ذاته. وأعد ممثل الرابطة الدولية لتقييم الأثر بوصفها منظمة غير حكومية، في نيويورك، ورقة معلومات أساسية عن "تقييم التكنولوجيا السليمة بيئياً" لمنشور مركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية السابق "لتسخير التكنولوجيا السليمة بيئياً لأغراض التنمية المستدامة" (نظام تقييم التكنولوجيا المتطورة) العدد رقم ٧ (ربيع عام ١٩٩٢) كما حضرت الرابطة الدولية لتقييم الأثر منتدى المنظمات غير الحكومية الذي انعقد في ريو.

كذلك حضرت الرابطة الدولية لتقييم الأثر المؤتمر الذي عقده مركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في عام ١٩٩١ في ساربروكن بألمانيا والمعني "بالطاقة في المناخ والتنمية"، ومؤتمر عام ١٩٩٣ المعني "بتقييم التكنولوجيا في البلدان النامية" الذي شارك في الإشراف عليه مكتب تقييم التكنولوجيا وكونغرس الولايات المتحدة. كما قدمت الرابطة باسمها الى لجنة العلم والتكنولوجيا في اجتماعها المنعقد في نيسان/أبريل ١٩٩٣. وبالرغم من أن تقييم الأثر الديمغرافي يعتبر موضوعاً ذا صلة كبيرة بمجال اختصاص الرابطة، فإن المحاولة التي بذلت لاشتراك الرابطة الدولية لتقييم الأثر في مؤتمر القاهرة الدولي للسكان والتنمية الذي انعقد في عام ١٩٩٤ لم يحالفها النجاح.

التعاون مع برامج الأمم المتحدة وهيئاتها ووكالاتها المتخصصة

تركز تعاون الرابطة الدولية لتقييم الأثر مع منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز بالدرجة الأولى على التعاون مع تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (السابق) ومع البنك الدولي وبصفة خاصة إدارته المعنية بالبيئة، ومع برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

مركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

كان مركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، بوصفه مركزا لتنسيق تقييم التكنولوجيا داخل منظومة الأمم المتحدة، المدخل الطبيعي لمشاركة الرابطة الدولية لتقييم الأثر في عملية التقييم المذكورة ودعيت المنظمة لتنظيم حلقة دراسية عقدها مركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بالمقر الرئيسي للأمم المتحدة بشأن تنمية التكنولوجيا ونشرها في البلدان النامية كما تم تمثيل مركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية كمتحدث في الجلسة العامة الافتتاحية في اجتماع الرابطة الدولية لتقييم الأثر المعقود في عام ١٩٩١ في إيربانا في الينوي.

وقد عملت الرابطة الدولية لتقييم الأثر في دأب لتعزيز مبادرة أخرى قام بها مركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية نتج عنها في عام ١٩٩٥ تكوين الرابطة الدولية لمؤسسات التقييم والتنبؤ في مجال التكنولوجيا. وتعاونت المنظمة مع موظفي مركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في إعداد ورقاتهم للمعلومات الأساسية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. غير أنه تم بعد المؤتمر إعادة تشكيل مركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وتهميش وظيفة تقييم التكنولوجيا. ومن المتصور أنه يمكن للرابطة الدولية لتقييم الأثر أن تقوم بدور في إعادة التركيز على هذا النشاط داخل منظومة الأمم المتحدة.

البنك الدولي

بالإضافة الى تقييم الأثر البيئي، ركز البنك الدولي على التنمية القائمة على المشاركة في السنوات الأخيرة، ويتفق الموضوعان الى حد كبير مع اهتمامات الرابطة الدولية لتقييم الأثر. وكانت إدارة البيئة التابعة للبنك الدولي قد تولت في عام ١٩٩٢ رعاية الاجتماع السنوي للرابطة الذي انعقد في واشنطن العاصمة وفيما بعد نال السيد روبرت غودلاند، كبير اخصائي الإيكولوجيا فيها، جائزة روز هولمان التي تقدمها الرابطة الدولية لتقييم الأثر تقديرا لخدمته الممتازة في مجال تقييم الأثر وانتخب رئيسا للرابطة الدولية لتقييم الأثر للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥. كما قام البنك الدولي بدور رئيسي في اجتماع الرابطة الدولية لتقييم الأثر المعقود في عام ١٩٩٥ بمدينة ديربان بجنوب أفريقيا، وساهم بموارد كافية لدعم مشاركة الأعضاء من البلدان النامية.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

ومن الأمثلة المبكرة للمساهمة التي يقدمها أعضاء الرابطة الدولية لتقييم الأثر خدمات الخبرة الاستشارية التي كان يقدمها السيد جون هوربري من مؤسسة الموارد البيئية المحدودة، في لندن بشأن "إجراءات التقييم البيئي في منظومة الأمم المتحدة" (نيسان/أبريل ١٩٩٠). ويتعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع الرابطة الدولية لتقييم الأثر منذ عام ١٩٩٣ في عدة مشروعات مشتركة شملت مؤتمرا عقد في باريس عن حالة تقييم الأثر البيئي، حضره عدة أعضاء من الرابطة حلقات عمل إقليمية بشأن تقييم الأثر البيئي كتلك التي انعقدت في ليفينغستون بزامبيا في نيسان/أبريل ١٩٩٤، ودورة نظمت بشأن تقييم الأثر في أفريقيا أثناء الاجتماع السنوي الذي انعقد بمدينة كيبك، وأهم من ذلك البدء في إجراء دراسة استعراضية دولية كل سنتين عن "فعالية تقييم الأثر البيئي" بالتعاون مع الرابطة الدولية لتقييم الأثر وحكومة كندا. ونال رئيس فرع البيئة والاقتصاد ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة جائزة روز هولمان في عام ١٩٩٥ ودعيت المديرية التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لتكون المتحدث الرئيسية في الاجتماع السنوي لعام ١٩٩٥ الذي انعقد في ديربان بجنوب أفريقيا. وبالإضافة الى ذلك، قدم مكتب أمريكا الشمالية الدعم لمبادرة لحماية السكان الأصليين اشترك فيها أعضاء الرابطة الدولية لتقييم الأثر.

الأنشطة الأخرى ذات الصلة

يمكن الإشارة الى أنشطة مماثلة اضطلعت بها الرابطة الدولية لتقييم الأثر فيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كالدعم الذي قدمه صندوق تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية الى اجتماع شنغهاي في عام ١٩٩٣ ودور جهة الوصل الذي قام به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اجتماع بريسبان باستراليا. وتسعى الرابطة حاليا لإيجاد السبل لتمديد وتوسيع نطاق تعاونها مع منظومة الأمم المتحدة، وتوفير مزيد من الفرص لمشاركة أعضائها في تلك الأنشطة، لا سيما في البلدان النامية. وينبغي ملاحظة الدور والمبادرات التي يقوم بها أعضاء المنظمة على المستوى الفردي أيضا، مثل الخبرة الطويلة المتوفرة لأحدهم بجامعة أباردين باسكتلندا في تدريب العاملين بمنظمة الصحة العالمية على تطبيق نهج تقييم الأثر البيئي في مجال الصحة البيئية.

٣ - المجلس الدولي لبحوث البناء ودراساته ووثائقه

(مركز استشاري خاص)

خلال الفترة قيد الاستعراض تابع المجلس الدولي لبحوث البناء ودراساته ووثائقه الاضطلاع بمهمته التي تتمثل في خدمة أعضائه من خلال تشجيع وتسهيل التعاون الدولي وتبادل المعلومات في مجالات البحوث وتطوير التكنولوجيا والوثائق في ميدان البناء والتشييد.

ويضم المجلس في عضويته ٤٥٠ مؤسسة وخبيرا فرديا في نحو ٧٠ دولة في جميع أنحاء العالم.

ويكاد يكون كل معهد رئيسي لبحوث البناء فرعاً من عائلة المجلس الدولي المذكور أعلاه. وخلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٣، نمت عضوية المجلس في اتجاهات جديدة فضمت عناصر تنتمي إلى خلفيات جديدة تشمل أكثر من ١٥٠ جامعة ومدرسة تقنية بالإضافة إلى مراكز التوثيق، والمؤسسات، والمقاولين، والخبراء الاستشاريين، ومنظمات التوحيد القياسي، والرابطات المهنية، والمهندسين المعماريين، ومكاتب قوانين التشييد وإدارات المباني في المصارف بالإضافة إلى مجموعة من أنواع أخرى من المنظمات.

وقد شقت الأنشطة الرئيسية طريقها من خلال شبكة من اللجان العاملة ومجموعات العمل حيث ركز الخبراء من بلدان مختلفة خبراتهم الجماعية على المواضيع التي تربطها صلات حالية مع المعارف العلمية والتقنية ومجالات التشريع والمقاييس وما إلى ذلك.

كما غطى المضمون المطروح أوسع منظور ممكن في مجالات رئيسية على نحو ما يتضح من التقسيم التالي:

- (أ) الهندسة الهيكلية ومواد البناء وتكنولوجيا البناء؛
- (ب) الإدارة المعمارية؛
- (ج) فيزياء البناء، والطاقة، والصحة والمناخ الداخلي؛
- (د) الإدارة، والتنظيم، واقتصاديات التشييد وجوانبه القانونية؛
- (هـ) الإسكان والتخطيط؛
- (و) البلدان النامية؛
- (ز) تكنولوجيا المعلومات والتوثيق واستخدامات الحاسوب؛
- (ح) إدارة النوعية.

المعلومات والوثائق

ما برح مجال إدارة ونقل وثائق ومعلومات البناء يحتل مكانة رئيسية في صدارة الأدوار التي يضطلع بها المجلس الدولي. بل إن تلك المنظمة بدأت حياتها بوصفها رابطة توثيق دولية في مجال البناء.

وفي إطار اللجان التي تعالج مسائل المعلومات، توجد أفرقة عاملة معنية بالدوريات الأساسية وبالمصطلحات وقواعد البناء ونظم التصنيف ونماذج المباني وبيانات المنتجات وما إلى ذلك.

وكان المجلس الدولي لبحوث ودراسات ووثائق البناء هو الجهة القائمة على أمر الشبكة الدولية لبيانات التشييد (ICONDA) وهي القاعدة الدولية للبيانات المذكورة التي يقوم بتشغيلها مركز معلومات المساحة والتشييد في شتوتغارت، ألمانيا.

المؤتمرات والندوات

كان من الطبيعي أن يفيد المجلس الدولي من الاجتماعات بوصفها وسيلة لتبادل فعال للمعارف العلمية. وتجتمع معظم اللجان ومجموعات العمل سنويا أو كل سنتين على الأقل.

المنشورات

يرى المجلس الدولي أن من واجباته الأساسية أن يضفي شكلا دائما على نتائج أنشطته. ومن ثم يأتي ذلك التدفق المستمر الذي يتمثل في نشر التقارير الفنية ووقائع الاجتماعات والتوصيات والسجلات. والمجلس على ثقة بأن التقدم الفعلي الذي تم إحرازه خلال الفترة المستعرضة سيصب في مصلحة أعضائه.

٤ - اتحاد المحاميات الدولي

(مركز استشاري خاص)

تم تشكيل اتحاد المحاميات الدولي في عام ١٩٤٤ وحصل على المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٥٤. ومنذ تقديمه في عام ١٩٩١ تقريره الأخير الذي يقدم كل أربع سنوات، ظل اتحاد المحاميات الدولي ينمو فأصبح يضم في عضويته أو الانتساب إليه ٧٨ بلدا.

والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها اتحاد المحاميات الدولي وتنشئ من الولاية الواردة في دستوره هي: (أ) إقامة علاقات دولية ودية على أساس المساواة والاحترام الكامل لجميع الشعوب؛ (ب) الترويج لدراسة القانون المقارن؛ (ج) تعزيز مبادئ وأهداف الأمم المتحدة من حيث أبعادها القانونية والاجتماعية؛ (د) دعم وتعزيز رفاه المرأة والطفل من منطلق الإدراك بأن هذا الرفاه يتوقف عليه سعادة البيت ومثانة الأسرة. ولتحقيق هذه الأهداف، دأب اتحاد المحاميات الدولي وعضواته على العمل من أجل أن يتم إقرار تشريعات على غرار تلك التي فتحت وأتاحت أمام المرأة فرصا في الميادين السياسية والمدنية والتربوية فضلا عن ميادين الصناعة والأعمال التجارية والمهن.

وكان من المساعي الناجحة للاتحاد تحقيق تشريعات للنهوض بحقوق المرأة وحماية المرأة والطفل. وقد واصل مكافحة التمييز العنصري، لا ضد المرأة فحسب ولكن ضد البشر قاطبة. وعارض بفعالية عدم التكافؤ في إقامة العدل. ولهذه الغايات، تعاون الاتحاد مع الهيئات التنفيذية في الأمم المتحدة ومع منظمات غير حكومية أخرى تتوخى نفس المبادئ والأهداف.

ويعتز اتحاد المحاميات الدولي بأنه يضم في عضويته بعض الزعيمات الجليلات في العالم: الأونرابل أنجي بروكس من ليبيريا وهي واحدة من رئيساتنا السابقات كما أنها ثاني امرأة على الإطلاق تشغل منصب رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة وهلفي سيببلا من فنلندا وهي بدورها رئيسة سابقة لنا كما أنها أول امرأة تتولى منصب الأمين العام المساعد للأمم المتحدة؛ والدكتورة مهراغيز مانوتشريان من جمهورية إيران الإسلامية وكانت بدورها واحدة من رئيساتنا وقد فازت في عام ١٩٦٨ بإحدى الجوائز الست لحقوق الإنسان التي قدمتها الأمم المتحدة. ويضم الاتحاد كذلك عددا آخر من القيادات المرموقة بمن فيهن قاضيات بالمحاكم العليا ومسؤولات حكوميات عددهن أكثر من أن يحصى.

وقد حافظ الاتحاد الدولي على تواجدته في نيويورك وجنيف وفيينا من خلال ممثلات دائمات يحضرن الاجتماعات ويعملن مع الأمانات في كل موقع. وما برح الاتحاد يوفد بانتظام عضوات منه للمشاركة في الاجتماعات المتاحة أمامه في لجنة حقوق الإنسان، ولجنة مركز المرأة، ولجنة المخدرات واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري ودورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي حيث يقدم الأعضاء توصيات من أجل تنفيذها عمليا. كما قدم الاتحاد أوراقا بحثية في المؤتمر المعقود كل سنتين جاءت تعبيرا عن أنشطة عضواته في تلك الاجتماعات وكانت بعنوان "المرأة في مجال السياسة ودورها في بناء الدول"، "إيذاء المرأة والتغيرات المطلوبة من جانب الهيئات التنفيذية والتشريعية والقضائية لمنع استمراره"، "التطورات الأخيرة في التشريعات المتصلة بالطفل في هونغ كونغ" ثم "تقرير عن الحقوق الدستورية للمرأة في أفريقيا: مشاكل التنفيذ".

وقد عمل الاتحاد الدولي على تكثيف أنشطته في لجنة مركز المرأة، ولجنة حقوق الإنسان، ولجنة التنمية المستدامة، ولجنة السكان والتنمية ولجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة كما عمل الاتحاد بصورة وثيقة مع اليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومنظمة العمل الدولية فشارك في دورتها ٧٨ في عام ١٩٩١. وفي سياق عمله مع هذه الهيئات، أتاح الاتحاد الدولي أيضا خبرات عضواته لتلك الهيئات في الميدان القانوني ومهاراتهن المهنية في وضع البرامج وصوغ المقترحات من أجل التشريعات ووثائق الأمم المتحدة في مجال الاستراتيجيات التطلعية وخاصة فيما يتعلق بمجال التنفيذ. كما حرصت اللجنة التنفيذية للاتحاد على تأييد واعتماد وتبني أعمال اللجنة الفرعية المعنية بالمرأة والرجل في إطار المشاركة للعمل من أجل المساواة، التابعة للجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بمرکز المرأة التي يشارك الاتحاد في رئاستها من خلال ممثله لدى الأمم المتحدة وأيد كذلك أعمال مسؤولته لصالح المنظمة الدولية لصحة الأسرة.

وكانت هذه اللجان قد شاركت بفعالية في المؤتمرات التحضيرية للجنة مركز المرأة فيما يتعلق بالأعمال التي سبقت انعقاد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين والإفادة من أوجه التقدم ومن المقترحات التي كان قد شهدها مؤتمر نيروبي العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلم. وكان الاتحاد وما زال يمثل عنصر الابتكار في مفهوم المشاركة الذي بدأ بين النساء والرجال ثم اتسع نطاقه ليشمل مشاركة المجتمع المدني مع الحكومات ومن ثم تقدم شوطاً أبعد إلى المشاركة بين الدول. ولهذه الغاية، قامت مندوبات الاتحاد الدولي لدى الأمم المتحدة بإعداد مقالات مطبوعة ونشرت معلومات وتنظيم اجتماعات وعقد حلقات عمل ومؤتمرات وصياغة مقترحات، فضلاً عن العمل في هذا المجال مع أعضاء لجنة مركز المرأة والأمانة العامة للأمم المتحدة والهيئات الفرعية التابعة للأمم المتحدة.

على أن أبرز جهود اتحاد المحاميات الدولي تمت في دول أفريقيا حيث عمل الاتحاد الدولي في طليعة المنجزات المشهودة دعماً لحقوق النساء وعائلاتهن. وقامت عضوات الاتحاد في نيجيريا بالدفاع عن النساء الشابات المودعات في السجون وعلى تقصير مدد احتجازهن. كما تحقق النجاح لحملتهن القوية في مكافحة المخدرات على نحو ما حدث في غانا. وشاركت عضوات الاتحاد كذلك في المساعي الرامية لتخفيف مشاكل اللاجئين في شرق أفريقيا حيث يوجد للاتحاد مكتب لهذا الغرض في نيروبي، كينيا، فضلاً عن تعاونهن مع الجهود التي تبذلها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وشارك الاتحاد في توقيع النص النهائي للبيان المتعلق بالنساء والأطفال اللاجئين والمشردين المقدم إلى لجنة مركز المرأة، فيينا، ١٩٩١، كما اضطلع بدور محوري في تنظيم اللجنة الأفريقية لمكافحة الممارسات التقليدية الضارة بصحة المرأة والطفل.

وعمل الاتحاد، في نضاله ضد التمييز العنصري، في مجالات السكان الأصليين، والمواد والعقاقير المخدرة، والطفلة الأنثى وحقوق الأقليات. وقدمت عضواته قرارات عرضت على اللجنة الفرعية المعنية بمنع التمييز وحماية الأقليات كما اعتمدتها اللجنة المذكورة في عام ١٩٩٣ وخاصة فيما يتعلق بالحقوق في محاكمة عادلة وفي الحصول على تعويض. وفي المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، فيينا، ١٩٩٣ واصل الاتحاد تأييده للتشريعات التي تقر حقوق المرأة والإرث للأرامل وإلغاء ممارسات معينة تجرى في مجال الترميل. وفي باكستان، قدم الاتحاد الدولي خدمات لمكاتب المحامين في إطار مكافحة العنف ومساعدة النساء اللائي أودعن السجن بموجب قوانين متحيزة حسب نوع الجنس. وشارك الاتحاد الدولي في الحلقة الدراسية الإقليمية الأولى المعنية بالممارسات التقليدية التي تؤثر على صحة المرأة والطفل التي نظمها الأمين العام للأمم المتحدة في بوركينا فاسو، كما تعاون مع مركز استقلال القضاة والمحامين على رصد المضايقات وحالات الاضطهاد التي يتعرضون لها في جميع أنحاء العالم وإبلاغ الأمم المتحدة عنها.

ويقوم اتحاد المحاميات الدولي بنشر معلومات من هيئات ووكالات الأمم المتحدة من خلال عقد الحلقات الدراسية والاجتماعات التي تتناول القضايا والمشاكل الراهنة وكذلك من خلال المنشورات الصادرة كل سنتين بالإضافة إلى رسالته الإخبارية الصادرة مرتين في السنة. ويتمتع اتحاد المحاميات الدولي بمركز فريد في مجتمع المنظمات غير الحكومية بالأمم المتحدة حيث يقدم خبراته القانونية إلى الهيئات واللجان

والمنظمات غير الحكومية الأخرى فيما يتعلق بتفسير القوانين والقواعد والأنظمة وفي المساعدة في صياغة التوصيات والقرارات.

٥ - رابطة القانون الدولي (مركز استشاري خاص)

مقدمة

تاريخ الرابطة

أنشئت رابطة القانون الدولي في تشرين الأول/أكتوبر ١٨٧٣ في بروكسل تحت اسم رابطة إصلاح وتدوين قانون الدول. وتم اعتماد الاسم الحالي في عام ١٨٧٥.

وعلى مدى السنوات العشر الأولى، كانت مؤتمراتها تعقد سنوياً وبعد ذلك انتظم عقدها كل سنتين بصورة عامة. وحتى المؤتمر ٤٨ المعقود في عام ١٩٥٨، لم يعقد خارج أوروبا سوى خمسة اجتماعات، أربعة منها عقدت في الولايات المتحدة الأمريكية فيما عقد الخامس في بوينس آيرس (١٩٢٢). وفي الآونة الأخيرة عقدت مؤتمرات في طوكيو (١٩٦٤)، وبوينس آيرس (١٩٦٨)، ونيويورك (١٩٧٢)، ونيودلهي (١٩٧٤)، ومانبلا (١٩٧٨)، ومونتريال (١٩٨٢)، وسؤول (١٩٨٦)، وبرود بيتش/كوينز لاند (١٩٩٠) ثم القاهرة (١٩٩٢) بينما عقدت المؤتمرات المتبقية في أوروبا.

وصدر الإذن بإنشاء فروع في عام ١٩١٠ وكان أولها الفرع المنشأ في هولندا، وأعقبه الفرع الألماني في عام ١٩١٢. وقبل الحرب العالمية الثانية، كان قد أنشئت فروع أخرى في الولايات المتحدة والنمسا وبلجيكا (مع لكسمبرغ) والدانمرك وفرنسا وإيطاليا واليابان والنرويج وبولندا والسويد وسويسرا ويوغوسلافيا.

الأهداف

بموجب دستورها، تشمل أهداف الرابطة دراسة وتبسيط وتعزيز القانون الدولي العام والخاص، ودراسة القانون المقارن، وطرح المقترحات لحل النزاعات القانونية، وتوحيد القانون وتعزيز التفاهم والنوايا الحسنة على المستوى الدولي.

العضوية

في نهاية فترة الإبلاغ، توسعت الرابطة لتشمل ٤٠٠٠ عضو: نحو ١٥٠ من ٦٠ بلداً (حيث لا توجد فروع للرابطة) وهم منضمون مع المقر بينما يوجد العدد المتبقي في ٤٢ فرعاً إقليمياً منها فرعان في أمريكا الشمالية و ٥ في أمريكا الوسطى والجنوبية و ١٠ في آسيا وفرع واحد في أوقيانوسيا وفرعان في أفريقيا و ٢٢ فرعاً في أوروبا.

أساليب العمل

وصفت رابطة القانون الدولي بأنها بمثابة مختبر لتطوير القانون الدولي، وتدار أنشطتها من المقر في لندن ويجتمع مجلسها التنفيذي مرتين في السنة ويتم العمل الأكاديمي ولا سيما في حالة اللجان الدولية بتوجيه مدير الدراسات في الرابطة.

الأنشطة

محور أنشطة الرابطة هو سلسلة المؤتمرات التي تعقد مرة كل سنتين، ومن أجلها تعد الرابطة تقارير لمناقشتها وغالبا ما أسفرت عن صدور قرارات كان لها تأثير ملموس على تطوير القانون الدولي. وخلال فترة الإبلاغ (١٩٩٠-١٩٩٣) عقد مؤتمران كان الأول في عام ١٩٩٠ في بروكس بيتش، كوينز لاند فيما عقد المؤتمر الآخر بالقاهرة في عام ١٩٩٢.

وقد أسفرت المؤتمرات المذكورة أعلاه عن تقديم التالي:

تقرير ختامي عن "الرصد الدولي لممارسات حقوق الإنسان في ظل حالات الطوارئ" و "مبادئ توجيهية للهيئات القائمة برصد احترام حقوق الإنسان خلال حالات الطوارئ"، وهما موجهان إلى الأمين العام للأمم المتحدة، والمدير العام لمنظمة العمل الدولية، والأمين العام لمجلس أوروبا والأمانة العامة لمنظمة الدول الأمريكية، والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، وغيرهم من المديرين التنفيذيين للمنظمات غير الحكومية ذات الاهتمام الخاص بالموضوع؛

(ب) التقرير التاسع والختامي والبروتوكولات الثلاثة للصكوك السابق إعدادها وبوصفها النظام الأساسي للجنة الدولية للتحقيق الجنائي والنظام الأساسي لمحكمة جنائية دولية. والبروتوكولات الثلاثة ذات الصلة كانت البروتوكول الثاني الذي يغطي الدفوع المقرر الأخذ بها في الاختصاص الجنائي الدولي، والبروتوكول الرابع الذي يعالج قواعد الإثبات والضبط والتفتيش والاستدعاءات والتحفيز والقبض، والبروتوكول الخامس يتعلق بإنفاذ العقوبات والأحكام الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية واللجنة الدولية للتحقيق الجنائي وهو موجه إلى الأمين العام للأمم المتحدة مشفوعا بالطلب بأن تتاح الوثائق للنظر فيها من جانب (أ) المجلس الاقتصادي والاجتماعي و(ب) ممثلو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة؛

(ج) تقرير مشروع الاتفاقية المتعلقة بموضوع "الجوانب القانونية من مراقبة حركة الطيران" موجه إلى منظمة الطيران المدني الدولي؛

(د) التقرير ومشروع الصك المتعلق بموضوع "وضع صك دولي يتعلق بحماية البيئة من الأضرار الناجمة عن الأنشطة الفضائية" وهو موجه إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية باستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية؛

(هـ) التقرير ومشروع الإعلان المتعلقان بموضوع "مبادئ القانون الدولي بشأن تعويض اللاجئين" وهما موجهان الى الأمين العام للأمم المتحدة مشفوعين بالطلب بأن يتم تعميم الإعلان، بالإضافة الى التقرير، على مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والأمانة العامة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وعلى الهيئات الدولية المعنية الأخرى؛

(و) تقرير اللجنة المعنية بحصانة الدول وهو استعراض للتطورات المستجدة أخيراً في هذا الميدان فيما يتعلق بمشروع المواد التي أعدتها لجنة القانون الدولي بالمقارنة مع مواد مشروع اتفاقية مونتريال لرابطة القانون الدولي لعام ١٩٨٢، وهو موجه الى لجنة القانون الدولي.

وقد عمد المؤتمر الرابع والستون لرابطة القانون الدولي (برودبيتش)، في جلسته الافتتاحية المعقودة في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٠، الى إدانة الإجراءات التي اتخذتها حكومة العراق مما أدى الى صدور قرارات مجلس الأمن ٦٦٠ (١٩٩٠) المؤرخ ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ و ٦٦١ (١٩٩٠) المؤرخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ و ٦٦٢ (١٩٩٠) المؤرخ ٩ آب/أغسطس ١٩٩٠ و ٦٦٤ (١٩٩٠) المؤرخ ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٠ ولا سيما غزو الكويت وادعاء ضمها والتهديدات التي لحقت حياة وأمن رعايا دول ثالثة ضمن حدود العراق والكويت، فضلاً عن التأييد القوي لجميع التدابير المشروعة المتخذة لإنفاذ الامتثال لقرارات مجلس الأمن.

أما التقارير الأخرى المقدمة الى المؤتمرات في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٢ فشملت أعمال اللجان الدولية التابعة لرابطة القانون الدولي بشأن ما يلي:

- (أ) التحكيم التجاري الدولي؛
- (ب) قانون الميراث الثقافي؛
- (ج) النظام الاقتصادي الدولي الجديد؛
- (د) الجوانب القانونية من التلوث الجوي عبر مسافات بعيدة؛
- (هـ) الجوانب القانونية من الاختصاص خارج الإقليم؛
- (و) الجوانب القانونية لتبني وحماية الأطفال فيما بين البلدان؛
- (ز) تنظيم الأوراق المالية؛
- (ح) القانون النقدي الدولي؛

(ط) الحياد البحري؛

(ي) المناطق الاقتصادية الخالصة؛

(ك) تشكيل القانون الدولي العرفي (العام)؛

(ل) قانون مراقبة الأسلحة ونزع السلاح؛

(م) الجوانب القانونية للتنمية المستدامة.

وإضافة الى جلسات العمل للجنة رابطة القانون الدولي، وقد تم نشر تقاريرها ومناقشتها في تقارير المؤتمرات المعقودة كل سنتين (المجلدان ٦٤ و٦٥)، عقدت حلقات عمل بشأن المواضيع التالية:

(أ) تجديد محكمة العدل الدولية؛

(ب) حقوق العبور في المضائق والأرخبيلات؛

(ج) تغير النظم وانحلال الدول: النتائج المترتبة بالنسبة للنظام الدولي؛

(د) القانون الإسلامي والقانون الدولي؛

(هـ) عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي؛

(و) الاتجاهات المتغيرة في قانون التجارة العالمية.

وفي عام ١٩٩٢، وفيما يتعلق بعقد الأمم المتحدة للقانون الدولي، كان من المشاريع المقترحة للرابطة تعيين "مكتبة أساسية" تكون عبارة عن مجموعة من كتب القانون الدولي يتم توزيعها على الدول الحديثة الاستقلال وغيرها من الدول التي يرجح أن تكون مضطرة الى مثل هذه المواد الأساسية أو المستكملة مما يؤدي الى تيسير وتعزيز تطوير القانون الدولي. وقد أمكن الحصول على تمويل المشروع في عام ١٩٩٣.

وثمة مشروع مقترح آخر وهو إجراء دراسة عن نظام عالمي جديد في ظل القانون يضطلع بها مجموعة تتألف أساسا من شباب القانونيين في إطار تمثيل كبير من البلدان النامية.

وفي عام ١٩٩٣، عقدت الرابطة أول مؤتمر إقليمي أوروبي لها في بودابست (٢-٥ تشرين الأول/أكتوبر). وكان موضوعه "تحول أوروبا: وأثره على القانون الدولي". أما المواضيع التي طرحت للنظر في أفرقة ومجموعات النقاش فشملت "حقوق الإنسان وحقوق الأقليات وحماية اللاجئين: قضية التعريف والتنفيذ والرقابة" ثم "القانون البيئي الدولي" فيما يتصل بالقانون النووي والتلوث الجوي وقانون المياه والقيود على تصدير التلوث والتعاون الدولي في المسائل البيئية الناجمة في وسط وشرقي أوروبا. ونشرت ورقات مختارة في: Acta juridica Hungarica.

وعلى مدى الفترة التي يشملها هذا التقرير، ظلت الصلة المعتادة مستمرة مع المجلس الدولي للعلوم الاجتماعية في باريس، وشارك أعضاء الرابطة في أنشطة شتى بالتعاون مع الأمم المتحدة وبدعم منها، بما في ذلك المشاركة في الاجتماعات والأنشطة التي أشرفت عليها الأمم المتحدة ووكالاتها وهيئاتها الفرعية.

وصدرت نسخ مجانية من تقارير مؤتمري الرابطة المعقودين في عام ١٩٩٠ (كوينز لاند) و ١٩٩٢ (القاهرة) موجهة إلى:

- (أ) الأمم المتحدة، مكتبة داغ همرشولد، نيويورك؛
- (ب) مكتب الأمم المتحدة في جنيف؛
- (ج) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) باريس؛
- (د) المجلس الدولي للعلوم الاجتماعية، باريس؛
- (هـ) لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي؛
- (و) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نيروبي؛
- (ز) المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص، روما؛
- (ح) المعهد الدولي للقانون الإنساني، سان ريمو؛
- (ط) الصليب الأحمر الدولي، حركة الهلال الأحمر، جنيف؛
- (ي) قصر السلام، لاهاي؛

(ك) مؤتمر لاهاي المعني بالقانون الدولي الخاص، لاهاي؛

(ل) منظمة الطيران المدني الدولي، مونتريال؛

(م) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، روما؛

(ن) مجلس أوروبا، ستراسبورغ.

٦ - رابطة الشيوخ الدولية

(مركز استشاري خاص)

أسست مارجوري ثورن بورخارت رابطة الشيوخ الدولية ذات المركز الاستشاري الخاص عام ١٩٦٣. وتعتقد السيدة بورخارت أنه يمكن تحقيق السلم والتفاهم العالميين بقيادة الشيوخ في مختلف أنحاء العالم. والرابطة منظمة مستقلة مفتوحة لجميع الكبار بصرف النظر عن الجنسية أو العرق أو المذهب أو الوضع الاقتصادي. وأهداف الرابطة هي أن تستخدم كعامل حفاز ومنتدى لتبادل الأفكار بين الكبار ذوي الآراء الرشيدة بشأن القضايا العالمية؛ وإقامة سبل للاتصال الودي فيما بين الكبار من أجل التعليم والتنمية الثقافية؛ وتعزيز مكانة الكبار في الشؤون العالمية عن طريق الإفادة من حكمتهم وخبرتهم؛ والتعاون مع الوكالات غير الهادفة للربح والوكالات الحكومية للعمل من أجل رفاه وسعادة الكبار في جميع أنحاء العالم.

وتمثل الرابطة حالياً أعضاء في القارات الخمس جميعها. كما توفر شبكة عالمية من منظمات الحكومات والشركات والصناعات والأفراد في العالم أجمع.

وتعقد الرابطة مؤتمرات كل سنتين: عقد مؤتمر عام ١٩٩٠ في غوادالاخارا، المكسيك؛ وعقد مؤتمر عام ١٩٩٢ في فانكوفر، كندا. والغرض من عقد المؤتمرات هو الجمع بين ممثلين من جميع البلدان لمناقشة قضايا واهتمامات الشيوخ في جميع أنحاء العالم.

البرامج السنوية

أسست رابطة الشيوخ الدولية جائزة مارجوري ثورن بورخارت إحياء لذكرى مؤسستها وأول رئيسة لها ساهمت إسهاما كبيرا في إغناء حياة المسنين. وتُمنح الجائزة لمتطوع بارز أسهم إسهاما كبيرا في جهوده من أجل رفاه وسعادة الكبار في جميع أنحاء العالم.

ويستخدم مهرجان بورخارت الدولي السنوي كملتقى للجمع والتوحيد بين الشيوخ من جميع الطوائف العرقية. والمهرجان يوم غني بالترفيه الثقافي والعروض العرقية ووليمة لتذوق الأكلات الخاصة تقديرا لجميع الفئات الثقافية والعرقية.

وتعالج المنتديات اهتمامات عالمية تتصل بقضايا الشيوخ ورفاه جميع الشعوب. وقد تناول المتكلمون قضايا الرعاية الطبية والضمان الاجتماعي والإسكان والتأمين الصحي والأحداث الراهنة التي تمس الشيوخ.

وتقدم الرسالة الإخبارية الفصلية "المنتدى" تقريرا عن أنشطة الرابطة؛ ومعلومات عن قضايا الشيوخ من بلدان العالم أجمع؛ وأنشطة الأمم المتحدة. وتعمل هذه الرسالة الإخبارية كحلقة اتصال بين الأعضاء والفروع والمنظمات في جميع أنحاء العالم.

وترعى الرابطة بالاشتراك مع منظمات شيوخ أخرى عدة أنشطة سنوية منها (على سبيل المثال لا الحصر): احتفالات التراث الأفريقي - الأمريكي (نشاط شهر شباط/فبراير)؛ مهرجان المسنين الآسيويين والمسنين من جزر المحيط الهادئ؛ برنامج التراث الأمريكي اللاتيني؛ وبرنامج شيوخ وسط المدينة السنوي الذي يقدم معلومات للشيوخ ومقدمي الرعاية الصحية، والمقعدين و/أو فاقد إحدى الحواس ولأصدقائهم.

ويبحث برنامج الرابطة الشيوخ على العمل داخل مجتمعاتهم المحلية لضمان الرفاه والصحة للجميع، ولضمان تفهم الاختلافات وإيلاء الاهتمام للمتطلبات البسيطة للحياة اليومية.

برنامج الصحة/العافية: اشتركت الرابطة في تمويل شريط فيديو بعنوان "أمراض القلب والأوعية الدموية عند كبار السن". وسيوزع هذا الفيديو على نطاق عالمي لتعليم اكتساب العافية، وكيف يعتني المرء بجسده.

وحضرت الرابطة مؤتمرات سنوية لمنظمات غير حكومية، وإدارة شؤون الإعلام بالأمانة العامة للأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩١-١٩٩٣.

وأنشأت الرابطة شبكة عالمية النطاق من الأفراد المعنيين، والفروع والمنظمات الأعضاء، وبرزت كصوت رئيسي للشيوخ على نطاق عالمي.

ونقتبس هنا كلاماً لمؤسسة الرابطة: "لا تعرف الشيخوخة أي فروقات بين الحدود الجغرافية وبين التقسيمات السياسية - فأواصر السن توحد الجميع".

وقد أنشئت الرابطة في كاليفورنيا في عام ١٩٦٣ كمنظمة غير هادفة للربح منتسبة للأمم المتحدة.

وكما جاء في ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، "من الجوهرية تعزيز تنمية العلاقات الودية بين الدول" "واطراد مراعاة حقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترامها".

٧ - المنظمة الدولية للألعاب الرياضية للمعوقين (مركز استشاري خاص)

تتألف عضوية المنظمة الدولية للألعاب الرياضية للمعوقين من أكثر من ٢٥ بلداً منتشرة عبر القارات الخمس. والهدف الرئيسي للمنظمة هو تطوير وتشجيع الألعاب الرياضية للبتر والأقزام وعدد كبير من الأشخاص المعوقين على الأصعدة المحلية والإقليمية والوطنية والدولية.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف، تساعد المنظمة كل بلد على وضع برامج لاكتشاف الرياضيين المحتملين وتغلب مشاكل هؤلاء الرياضيين، وبالتالي تقديم المساعدة لوضع مجموعة من القواعد يراعيها هؤلاء الرياضيون لكي يتمكنوا من التنافس المجدي.

وتتطلب هذه البرامج من المنظمة إجراء بعض التعديلات الطفيفة في الجهود التي تبذلها البلدان الأكثر تقدماً في إقامة ألعابها الرياضية والتوجه إلى بلدان العالم الثالث لمساعدتها في تطوير برامجها الخاصة، وبالتالي التمكن من التنافس على المستوى العالمي.

ويجري تسجيل أرقام قياسية عالمية باستمرار، نتيجة تحقيق تفوق أكبر في هذه الألعاب الرياضية. وهذا غير كاف، في حد ذاته، رغم أنه مثير، إذ يستتبع ذلك أنه إذا كان بإمكان المعوقين جسدياً التوصل إلى هذه المستويات من الأداء الرياضي البارز، فمن الواضح أنه لا ينبغي التمييز ضدهم في سوق العمل أو في المجتمع بشكل عام.

وقد اتخذت المنظمة الدولية للألعاب الرياضية للمعوقين هدفاً لها، عن طريق برامج ترويجية شتى، إثبات المستويات الرفيعة لإنجازات رياضييها، لكي ينبثق تفهم أكمل للأشخاص المعوقين على نطاق دولي.

وبوصفها منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تستطيع المنظمة، بالنيابة عن شبكتها في الأمم المتحدة، تبادل الأفكار مع المنظمات الأخرى التي لها اتصالات في بلدان مختلفة. ويمكن تبادل الاستفادة من هذه الاتصالات لغرض تحقيق أهداف مشتركة تقوم على حب الغير. وفي بعض البلدان، لا يزال تشجيع الأشخاص المعوقين صعبا نتيجة نظرة قديمة تؤدي إلى عدم اعتراف اجتماعي بإمكانات الأشخاص المعوقين، وقد استخدمت المنظمة الألعاب الرياضية كوسيلة للإطاحة بالتعصب الأعمى الموجود في بعض القطاعات على نطاق عالمي والذي يجب التغلب عليه. وأتاحت الأمم المتحدة للمنظمة إيجاد حلول لهذه المشكلة، وذلك باتصالها بمنظمات غير حكومية أخرى ذات مقاصد مماثلة في مناطق مختلفة، على نطاق دولي. وقد وجدت الأشخاص في المنظمات غير الحكومية الأخرى متفتحين جدا ومستعدين للمساعدة. وبالتالي، كانت النتائج الإيجابية لتفاعل المنظمة مع هذه المنظمات غير الحكومية متبادلة. كما تعلمت المنظمة الكثير من بعض الاجتماعات المقررة التي عقدت في الأمم المتحدة للمنظمات غير الحكومية. ولقد كانت المنظمة أساسا نشطة جدا في مجال تبادل الآراء مع المنظمات غير الحكومية الأخرى، ووجدت أن هذا التفاعل مثمر جدا.

وباختصار، فإن المنظمة هي منظمة دولية للألعاب الرياضية تشجع الألعاب الرياضية للمعوقين، وبهذا فهي لا تعزز الاعتراف بالنفس على الصعيد الدولي فحسب، بل تعزز كذلك التفاهم باسم جماعات المعوقين دوليا، وذلك بالاتصال بالمنظمات غير الحكومية الأخرى وبحضور الاجتماعات التي يمكن خلالها تعزيز الأهداف المشتركة بطريقة أكثر فعالية وعلى نطاق دولي. وقد كانت تجربتنا في الأمم المتحدة جد إيجابية ونتطلع، بوصفنا منظمة غير حكومية، إلى مواصلة علاقتنا مع الأمم المتحدة في المستقبل.

٨ - الاتحاد الدولي للنقل العام

(مركز استشاري خاص)

تتمثل الأنشطة الرئيسية للاتحاد الدولي للنقل العام فيما يلي:

(أ) مؤتمرات (ومعارض) تعقد كل سنتين؛

(ب) مؤتمرات إقليمية ومتخصصة؛

(ج) بحوث وأعمال تجري ضمن لجانه التقنية.

وتشمل الأنشطة الأخرى نشر مجلة النقل العام على الصعيد الدولي، والتقارير البحثية وورقات العمل، وإدارة مركز شامل للوثائق المتعلقة بالنقل العام موضوع تحت تصرف أعضاء الاتحاد والباحثين المدعويين.

المؤتمرات التي تعقد كل سنتين

نظم في الفترة ما بين عام ١٩٩٠ وعام ١٩٩٣ مؤتمرات من المؤتمرات التي تعقد كل سنتين: عقد أحدهما في استوكهولم (١٩٩١) والآخر في سيدني (١٩٩٣).

ومؤتمرات الاتحاد الدولي للنقل العام مخصصة لأعضاء الاتحاد، ويفد إليها ٢٠٠٠ مندوب من نحو ٥٠ بلدا. وتغطي مجموعة واسعة من المواضيع تشمل جميع جوانب صناعة النقل العام.

المؤتمرات الإقليمية والمتخصصة

نظم في الفترة ما بين عام ١٩٩٠ وعام ١٩٩٣ مؤتمرات إقليمية: أحدهما في ياوندي (١٩٩١) ويتعلق بالوفاء بمطالب النقل العام في الحضر؛ والآخر في بودابست (١٩٩٢) ويتعلق بالتغيرات الهيكلية في النقل العام.

وكانت المؤتمرات المتخصصة كما يلي:

- (أ) مؤتمر في نيوكاسل (١٩٩٠) بشأن النقل الإقليمي؛
- (ب) مؤتمر في بروكسل (١٩٩٠) بشأن التحصيل الآلي للأجرة في النقل العام؛
- (ج) مؤتمر في برشلونة (١٩٩١) بشأن النقل الإقليمي؛
- (د) مؤتمر في شتوتغارت (١٩٩٢)، (وهو مؤتمر السكك الحديدية الخفيفة)؛
- (هـ) مؤتمر في لشبونة (١٩٩٣) بشأن التزامات النقل العام؛
- (و) مؤتمر في بروكسل (١٩٩٣) عن الحافلة والبيئة.

مناطق العالم

بالنظر إلى الأهمية المتنامية للجنة الأوروبية، أنشئ في عام ١٩٩١ مكتب محدد للتعامل مع المسائل الأوروبية (وهو الفريق الأوروبي التابع للاتحاد الدولي للنقل العام). وأنشئت أيضا في عام ١٩٩١ لجنة آسيا ومنطقة المحيط الهادئ التابعة للاتحاد الدولي للنقل العام (ذلك بالإضافة إلى لجنة أمريكا الشمالية القائمة بالفعل).

ولمناطق العالم الأخرى أيضا تمثيل في الاتحاد، ويجري تنظيم أنشطة إقليمية بالتعاون مع البنك الدولي (مؤتمر ياوندي)، ومنظمات النقل العام الإقليمية (رابطة بلدان أمريكا اللاتينية للقطارات وقطارات الأنفاق، أمريكا اللاتينية) والجماعات الأوروبية (برنامج رابطة قطارات منطقة البحر المتوسط في بلدان البحر المتوسط)؛ وقد شارك الاتحاد في مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني).

بيد أن هيكل صناعة النقل العام في البلدان النامية والبلدان الحديثة العهد بالتصنيع لا يغري المشغلين المحليين والسلطات المحلية بالاشتراك في منظمات دولية. وينطبق هذا بصفة خاصة على قطاع الحافلات المنظم في شكل مشاريع صغيرة أو صغيرة للغاية ليست لديها الموارد التي تتيح لها العمل على الصعيد الدولي.

ويدرك الاتحاد أن البلدان النامية في حاجة ماسة إلى نقل عام يتسم بالكفاءة، ومن ثم، فهو مهتم بالتعاون مع غيره من المنظمات غير الحكومية لتعزيز صناعات النقل العام المحلية على الصعيد الدولي.

٩ - اتحاد الطلاب الدولي

اتحاد الطلاب الدولي هو منظمة شاملة فريدة تضم ١٢٤ عضوا من اتحادات الطلاب الوطنية من أكثر من ٩٧ بلدا وإقليما من بلدان وأقاليم العالم. وتشير التقديرات إلى أن نحو ٢٥ مليون طالب ممثل من خلال هذه الاتحادات، مما يجعل اتحاد الطلاب الدولي أكبر هيكل طلابي في العالم. وقد تقدم مؤخرا ٢٠ من الاتحادات والمنظمات الوطنية الأخرى للطلاب من مختلف بلدان آسيا وأفريقيا وأوروبا والشرق والأوسط والأمريكيتين للحصول على عضوية الاتحاد. وسيجري البت بصورة نهائية في هذه الطلبات في المناسبة الدستورية القادمة.

وبموجب الدستور، يتولى الاتحاد أعمال الدعم والدعوة لحق جميع الشباب في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي؛ والحرية الأكاديمية وحقوق الطلاب؛ وحق الطلاب في تنظيم أنفسهم؛ وحق الطلاب في المشاركة في صنع القرار فيما يتعلق بجميع القضايا التي تهمهم؛ وحماية حقوق الإنسان؛ وتحسين معايير التعليم؛ ومحو الأمية؛ والسلام، والوفاء، ونزع السلاح، والأمن العالمي؛ وإيجاد حلول للمشاكل العالمية وغيرها من المشاكل الحادة الأخرى؛ والقضاء على جميع أشكال التمييز؛ والالتزام بالقيم والعادات الإنسانية؛ والتعاون بين الطلاب وبقية المجتمع وتنمية الإحساس بالمسؤولية لدى الطلاب؛ والمشاركة النشطة في حركة الشباب العالمية والإسهام في وحدتها.

ويُمول الاتحاد عن طريق رسوم للعضوية، ومبيعات بطاقات الهوية الدولية للطلاب، والتمويل المقدم من منظمات التمويل الحكومية الدولية وغيرها من المنظمات غير الحكومية للمشاريع والأنشطة، ومبيعات منشورات ومواد الاتحاد، وعائدات المكتب الدولي لسفر الطلاب ومؤسسة الطلاب الدولية المحدودة. وقد واجه الاتحاد مؤخرا حالة مالية عسيرة. ورغم هذه الصعوبات، فقد اتخذت المنظمة بعض

المبادرات الملموسة للتغلب على هذه الحالة. ويجري حاليا العمل في مشروع يتعلق بعقارات الاتحاد. ومن شأن تنفيذ هذا المشروع أن يمنح الحياة المالية للاتحاد نبضا جديدا.

وقد شارك الاتحاد مشاركة نشطة فيما يلي من أنشطة الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والمنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى منظومة الأمم المتحدة: والدورة الثامنة والأربعون للجنة حقوق الإنسان (٢٣ - ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٢، جنيف، سويسرا)؛ والاجتماع الخامس للجنة الدائمة لليونسكو للمنظمات غير الحكومية (١٠ - ١٣ آذار/ مارس ١٩٩٢، باريس، فرنسا)؛ وندوة المنظمات غير الحكومية/اليونسكو المتعلقة بموضوع "الوظيفة التربوية للأسرة والتغيير الثقافي" (١٢ و ١٣ آذار/ مارس ١٩٩٣، باريس، فرنسا)؛ والمؤتمر الدولي المتعلق بالحرية الأكاديمية والاستقلال الذاتي للجامعة، سينايا، رومانيا؛ ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (قمة الأرض) (٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، ريو دي جانيرو، البرازيل)؛ والمؤتمر الثالث والعشرون لمنظمات اليونسكو غير الحكومية (١٥ - ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٢، باريس، فرنسا)؛ والدورة الرابعة والأربعون للجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات (٨ - ٢٨ آذار/ مارس ١٩٩٢، جنيف، سويسرا)؛ والندوة السادسة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الأوروبية بشأن قضية فلسطين (٢٤ و ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٢، جنيف، سويسرا)؛ واجتماع الأمم المتحدة الدولي التاسع للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين (٢٦ - ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٢، جنيف، سويسرا)؛ والدورة الثالثة للجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان (١٤ - ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، جنيف، سويسرا)؛ واجتماع المائدة المستديرة المعني بالإنسان بوصفه محور التركيز في أعمال الأمم المتحدة: التحديات التي تواجهها المنظمات غير الحكومية (لجنة المنظمات غير الحكومية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي) (٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، جنيف، سويسرا)؛ واللجنة الخاصة للمنظمات غير الحكومية المعنية بنزع السلاح (١٩٩٢، جنيف، سويسرا)؛ والمشاورات الجماعية التاسعة للمنظمات غير الحكومية المتعلقة بموضوع محو الأمية والتعليم للجميع (اليونسكو) (٢ - ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، القاهرة، مصر)؛ والمشاورات الجماعية العاشرة لمنظمات الشباب غير الحكومية (اليونسكو) (٢ - ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، بيجين، الصين)؛ واجتماع الفريق العامل للمشاورات الجماعية لمنظمات الشباب غير الحكومية (اليونسكو) (١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، باريس، فرنسا)؛ والاجتماع الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المتعلق بالمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان (١٨ - ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، سان خوسيه، كوستاريكا)؛ والمؤتمر الدولي المعني بالتعليم من أجل حقوق الإنسان والديمقراطية (اليونسكو/مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان) (٨ - ١١ آذار/ مارس ١٩٩٣، مونتريال، كندا)؛ والاجتماع الثاني للفريق العامل للمشاورات الجماعية لمنظمات الشباب غير الحكومية (١٥ آذار/ مارس ١٩٩٣، باريس، فرنسا)؛ والاجتماع الثالث للجنة الدائمة لليونسكو والمنظمات غير الحكومية (١٥ و ١٦ آذار/ مارس ١٩٩٣، باريس، فرنسا)؛ ومؤتمر هارفارد للنموذج العالمي للأمم المتحدة لعام ١٩٩٣ (٢٨ - ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٣، براغ، الجمهورية التشيكية)؛ والاجتماع الإقليمي لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ المتعلق بالمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان (٢٩ آذار/ مارس - ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٣، بانكوك، تايلند)؛ واجتماع اللجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان (١٩ - ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٣، جنيف، سويسرا)؛ والاجتماع الثالث للفريق العامل للمشاورات الجماعية لمنظمات الشباب غير الحكومية (اليونسكو) (٦ تموز/يوليه ١٩٩٣، باريس، فرنسا)؛ ومنتدى

المنظمات غير الحكومية الذي أقيم مع المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان (الأمم المتحدة) (١٠ - ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٣، فيينا، النمسا)؛ والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان (الأمم المتحدة) (١٤ - ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣، فيينا، النمسا)؛ واجتماع مجلس مؤتمر المنظمات غير الحكومية (٣ و ٤ تموز/يوليه ١٩٩٣، جنيف، سويسرا)؛ والمشاورات الدولية للشباب بشأن الحكم العالمي ومستقبل الأمم المتحدة (٣ و ٤ تموز/يوليه ١٩٩٣، جنيف، سويسرا)؛ واجتماع جنيف غير الرسمي لمنظمات الشباب الدولية غير الحكومية (٣ تموز/يوليه ١٩٩٣، جنيف، سويسرا)؛ ومشاورات اليونسكو والمنظمات غير الحكومية الأولى لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، هانوي، فيتنام)؛ والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية (الأمم المتحدة) (١٩٩٤، القاهرة، مصر)؛ والقمة العالمية لقيادة الشباب (٢٨ آب/أغسطس - ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، مقر الأمم المتحدة، نيويورك).

والى جانب الاشتراك في الأحداث ذات الصلة التي تقيمها الأمم المتحدة، والأحداث المتصلة بها، قام اتحاد الطلاب الدولي، وحده أو بالاشتراك مع آخرين، بتنظيم عدد من الأحداث الدولية والإقليمية والوطنية في مختلف أنحاء العالم، كما قام برعايتها والمشاركة فيها. ونظم الاتحاد بعثات تضامن وأنشطة طوعية مختلفة وشارك فيها. وقد دعي مسؤولون بالأمم المتحدة واليونسكو الى بعض هذه الأحداث التي نظمها الاتحاد وشاركوا فيها.

وقام الاتحاد بإعداد ونشر ورقات ومواد مختلفة تتصل بقرارات الأمم المتحدة. ومرفق بهذا التقرير بعض تقارير الاتحاد ومنشوراته. وقد عين الاتحاد مؤخرًا ممثلًا مقيمًا لدى الأمم المتحدة في نيويورك، وهو موجود بنيويورك ومستعد لتقديم أي إيضاحات إضافية أو الإجابة على أي أسئلة أخرى فيما يتعلق بهذا التقرير أو بأنشطة الاتحاد بصفة عامة.

١٠ - جمعية التبشير النسائية، التابعة للكنيسة الأسقفية الميثودية الأفريقية

كانت السنوات الأربع الماضية مشجعة ومجزية للغاية بالنسبة إلى ممثلة المنظمة غير الحكومية لدى الأمم المتحدة.

وتعرب الممثلة عن امتنانها للرئيسة القائمة بالاتصال وجمعية التبشير النسائية التابعة للكنيسة الأسقفية الميثودية الأفريقية، نظير الفرصة التي أتاحت لها لتولي هذه المهمة. ومن أهم الاعتبارات أن برنامج المنظمات غير الحكومية أصبح "ذا صلة" حقًا. وبفضل المؤتمرات المشتركة بين الجمعية والمنظمات غير الحكومية، التي بدأت في العام الماضي، توافدت مبشراتنا من كل مقاطعة في البلد بغرض الاشتراك.

ونتيجة لذلك، يكتشفن تدريجياً أن علاقة الجمعية بالأمم المتحدة هامة وأن في اضطلاع الجمعية بأدوارها تيسيرا لعمل هذه الهيئة العالمية.

والأمم المتحدة تيسر وتكفل اتساق اشتراك المنظمات غير الحكومية في مداولات الهيئات التشريعية التابعة للأمم المتحدة وعملية اتخاذها للقرارات. وهي تستفيد من خبرة هذه المنظمات وخدماتها وقدراتها في تنفيذ المشاريع والسياسات الموافقة عليها. ويتاح بسخاء قدر ضخم من المعلومات عن أهداف الأمم المتحدة ومقاصدها لتتولى المنظمات غير الحكومية توزيعها.

وتضطلع ممثلة المنظمة لدى الأمم المتحدة بالأنشطة التالية:

(أ) حضور المؤتمر السنوي لإدارة شؤون الإعلام، التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، الذي يعقد للمنظمات غير الحكومية في أيلول/سبتمبر من كل عام؛

(ب) حضور جلستي إحاطة على الأقل شهريا (عندما يتعلق الأمر بالمسائل التي تهمنا) حول مواضيع المرأة والطفل، وحقوق الإنسان، والسلام والعدالة، والصحة؛

(ج) إنشاء مكتبة مرجعية تتوافر فيها المواد الملائمة التي تتناول قضاياها؛

(د) توزيع الموارد على المؤتمرات أو المقاطعات الأخرى، حسب الطلب؛

(هـ) تتولى، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية الأخرى، خدمة القضايا ذات الصلة نيابة عن الجمعية؛

(و) تعقد حلقات عمل لجماعات المبادرات على الصعيد المحلي وعلى صعيد المناطق؛

(ز) تنظم وتنفذ ما يبشر بأن يصبح مؤتمرا سنويا للجمعية/المنظمات غير الحكومية في الأمم المتحدة؛

(ح) تنشر أخبارا موجزة في منشورنا المعنون "مجلة التبشير"؛

(ط) تعد نشرة معلومات تفسر برنامج المنظمات غير الحكومية.

وهدفنا الطويل الأجل يتمثل في السعي إلى إقامة صلة مع كل مقاطعة في البلد، وتلك تقيم بدورها صلة تلاقى مع دولة معينة.

وبالرغم من أن الوثائق والموارد الخاصة تتاح لدوائرنا المناصرة من مركز موارد المنظمات غير الحكومية لأجل الحلقات الدراسية الهادفة إلى التوعية، نقدم مقترحات من أجل التنفيذ، عن طريق أنشطة من قبيل ما يلي:

- (أ) تنظيم معارض للصحة، باستخدام معلومات من منظمة الصحة العالمية؛
 - (ب) تنظيم الصفوف لمناهضة معاملة اللاجئين من البلدان ذات السكان السود؛
 - (ج) تقديم موارد لمن يتعرضون في مجتمعاتنا المحلية للضرب، نساء وأطفالاً؛
 - (د) وضع برامج لرُضّع الملاجئ المولودين لأمهات مدمنات للمخدرات أو أمهات مصابات بمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛
 - (هـ) تشجيع الكنائس على المساعدة على محاربة المخدرات؛
 - (و) رعاية هيئة تبشير للخدمة في البلدان المتخلفة النمو؛
 - (ز) بذل جهود لإقناع أعضاء هيئتنا التشريعية بتأييد التأمين الصحي الوافي بالغرض؛
 - (ح) إعداد قرارات تصدر عن الجمعية بشأن الشواغل المتصلة بالمشاكل الوطنية أو الدولية.
- ونحن ندعو دائماً دوائرنا المناصرة إلى الاستمرار في الاتصال بنا.

١١ - التحالف العالمي لجمعيات الشابات المسيحية

(مركز استشاري خاص)

الإسهام الفني في المجلس الاقتصادي والاجتماعي
من خلال البيانات الشفوية أو الخطية

أدلى التحالف العالمي لجمعيات الشابات المسيحية بعدة بيانات أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية.

المشاورات مع أعضاء الهيئات الفرعية التابعة للمجلس
الاقتصادي والاجتماعي أو الأمانة العامة

ظل التحالف على اتصال وثيق بالأمانة العامة في جنيف ونيويورك وباريس وفيينا، من خلال ممثلاته الدائمات أو عن طريق أفرقة المتطوعات المنظمة في كل مكان من هذه الأماكن فيما يتصل بالمسائل موضع الاهتمام المشترك، التي من قبيل حقوق الإنسان، ومركز المرأة، والشباب، والبيئة، وغيرها من المسائل المتصلة بتوفير العدالة والرفاه للمرأة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي.

والتحالف يولي اهتماما شديدا للوثائق التي يتلقاها من المجلس ويقوم، على النحو المناسب بإبلاغها إلى الجمعية الناشئة حديثا والجمعيات الوطنية الأعضاء في ٩٥ بلدا عن طريق المراسلات المحددة، والخدمة البريدية العامة لنسخ من معلومات/منشورات الأمم المتحدة، والمنشور الشهري المعنون "مذكرات الدعوة والإحاطة"، المنشورات الفصلية التي تتضمن تغطية أشمل لمسائل مختارة.

التعاون مع وكالات منظومة الأمم المتحدة

يوصل التحالف التعاون مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بغية الاستفادة من المعلومات المتصلة بالمسائل التي تحظى بالاهتمام المشترك ثم توزيعها على جمعياته الفرعية. ومن المنظمات التي يتعاون معها التحالف منظمة الصحة العالمية، بشأن صحة المراهقين وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، بشأن الشباب ومحو الأمية؛ ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بشأن الأطفال، والطفلة، والعنف ضد الأطفال واستغلالهم، وأطفال الشوارع، والأطفال في حالات العمل العسكري؛ ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بشأن حالة اللاجئين، ولا سيما في أفريقيا وأوروبا الشرقية؛ ومنظمة العمل الدولية، بشأن مسائل العمالة؛ وصندوق الأمم المتحدة للسكان، بشأن تنظيم الأسرة، والزواج المبكر، والمسائل المتصلة بالثقيف الجنسي والصحة الإنجابية، وما إلى ذلك.

الاشتراك في مؤتمرات الأمم المتحدة واجتماعاتها

يحضر التحالف بانتظام شديدا، وعند الاقتضاء، الاجتماعات والمؤتمرات التي تعقدها الأمم المتحدة والهيئات المتصلة بها، ولا سيما لجنة مركز المرأة ولجنة حقوق الإنسان وشعبة حقوق الفلسطينيين، ويقدم إسهاما فنيا في تلك الاجتماعات والمؤتمرات، ويتحمل في سبيل ذلك تكاليف ذات شأن. وهو يحضر بانتظام أيضا اجتماعات اليونسيف والمجلس التنفيذي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وقد حضر مؤتمرات خاصة للأمم المتحدة، منها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ومؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل الذي نظّمته الأمم المتحدة واليونسيف، وما إلى ذلك. وبالنسبة إلى الأحداث أو المؤتمرات الرئيسية التي تنظمها الأمم المتحدة، يشترك فريق التحالف، إلى جانب منظمات غير حكومية أخرى، في عقد منتديات للمنظمات غير الحكومية قبل المؤتمرات لتدريب وإعداد مندوباته، وكثير منهن شابات دون الثلاثين من العمر (على سبيل المثال، بالنسبة إلى مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل).

إعداد المواد بناء على طلبات المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية أو الأمانة العامة

قدم التحالف إسهاما فنيا، في شكل ردود خطية على استبيانات الأمم المتحدة، إلى إدارة شؤون الإعلام التابعة للأمانة العامة بشأن "دليل المنظمات غير الحكومية لعام ١٩٩٤"، وبشأن منشور "المنظمات غير الحكومية: التنمية الاجتماعية: تعريف جديد للأمن"، وإلى مركز حقوق الإنسان بشأن منشور "تنسيق دور مركز حقوق الإنسان"، وإلى اليونسكو في التحضير للجنة الدولية للأسرة؛ وإلى اليونيسيف، لقاعدة بياناتها بشأن المنظمات الدولية غير الحكومية، وبشأن المواد الإعلامية المستكملة والجديدة حول مبادرة المستشفيات الملائمة للأطفال؛ وإلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن الدراسة الاستقصائية للمنظمات غير الحكومية النشطة في مجالات الهجرة واللاجئين وحقوق الإنسان والتنمية - في عام ١٩٩٢؛ وإلى منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) بشأن تنظيم وأنشطة جميع المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى الفاو.

أمثلة أخرى على الأنشطة الاستشارية والفنية

يمكن وصف هذه الأنشطة كما يلي:

- (أ) بعثة لتقصي الحقائق في فلسطين - ١٩٩١؛
- (ب) فريق التحالف العالمي لجمعيات الشابات المسيحية الموفد إلى ناميبيا لرصد الانتخابات؛
- (ج) إجراء دراسة استقصائية عن احتياجات الشابات في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى المشورة، وذلك بمنحة من البرنامج العالمي المعني بالإيدز التابع لمنظمة الصحة العالمية؛
- (د) قيام اليونيسيف، بناء على طلب جمعية الشابات المسيحية العالمية في البرازيل، بترجمة منشور التحالف المعنون "كتيب التدريب في مجال الرعاية الصحية الأساسية" إلى اللغة البرتغالية؛
- (هـ) انعقاد الجمعية العالمية للمرأة والبيئة (برنامج الأمم المتحدة للبيئة) في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ في ميامي، وقد حضرها فريق تابع للتحالف ساهم في مناقشات وقدم عروضاً. ونتيجة لهذا الاجتماع، أدرجت بشكل تام في جدول أعمال القرن ٢١؛ مجموعة تصورات وأولويات متصلة بالمرأة؛
- (و) التحالف العالمي طرف أيضا في مجموعة "شبكة الشباب والحياة الأسرية"، بالتنسيق مع مشروع "الصحة للجميع" التابع لمنظمة الصحة العالمية؛

(ز) فازت بجائزة الشباب لعام ١٩٩٢، الممنوحة من اليونسكو، ستيلادوا - ساكبي عضوة جمعية الشابات المسيحية العالمية في غانا التي رشحتها التحالف العالمي. وقد حضرت لقاء في باريس لاستلام الجائزة؛

(ح) كان صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة أحد المانحين الرئيسيين لحلقة العمل المعنية بإعادة تصنيع النفايات التي نظمها التحالف العالمي في اليونان في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١. كما أرسل الصندوق مقررًا لتسجيل هذا الحدث لقاعدة موارده؛

(ط) الاجتماع المعني بتخطيط التدريب على محو الأمية الذي نظمه اليونسكو ومجلس الكنائس العالمي والتحالف العالمي في عام ١٩٩٠؛

(ي) المؤتمر الأوروبي والدولي المشترك بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين. وتولى فريق التحالف العالمي مسؤولية إدارة جلستين للفريقين العاملين المعنيين بالتعليم وحماية حقوق المرأة والطفل، وتقديم تقرير إلى الجلسة العامة الختامية؛

(ك) الاشتراك في المبادرة المشتركة بين منظمة الصحة العالمية واليونسيف لدعم التدريب المقدم لبرامج صحة المراهقين؛

(ل) ترأس التحالف العالمي لجنة التنمية التابعة لمؤتمر المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

(م) عضو في مجلس مؤتمر المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

(ن) دعا إلى انعقاد لجنة التخطيط التابعة للمؤتمر المذكور، للتحضير لمنتدى المنظمات غير الحكومية لأجل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية؛

(س) اختير التحالف العالمي لتقديم محاضرة في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، في مقر الأمم المتحدة بنيويورك.

نشر المعلومات المتصلة بأنشطة الأمم المتحدة

يتولى التحالف العالمي، من خلال منشوره المعنون "الاهتمام المشترك" والرسائل الإخبارية المتعلقة بأولوياته الخاصة، تزويد جمعياته بأخبار عن أنشطة الأمم المتحدة. وفيما يلي أمثلة على ذلك: صدور

تنبيهات للعمل بشأن حرب الخليج، وإغارة قوات الأمن الإسرائيلية على دار المحكمة الإسلامية في القدس. وتناول عدد كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١ من منشور "الاهتمام المشترك" مسائل حقوق الإنسان للطفلة. وأرسلت اتفاقية حقوق الطفل إلى الجمعيات الشابات المسيحية العالمية كافة، مشفوعة بمواد أنتجها التحالف العالمي لمساعدتها على التعريف بالاتفاقية، وتحقيق التصديق عليها وتنفيذها بصورة عامة في التشريعات الوطنية لكل منها. وترسل معلومات مستكملة سنويا إلى البلدان التي لم تصدق بعد على الاتفاقية.

وعمم التحالف العالمي الوثائق التالية على الجمعيات الوطنية: اتفاقيات جنيف، وتقرير المؤتمر الدولي المعني بالتغذية، وإعلان فيينا، وجدول أعمال القرن ٢١، ومتابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية؛ وذلك فضلا عن نسخ من الاتفاقية والبروتوكول المتصلين بمركز اللاجئين أرسلت إلى الجمعيات الأوروبية. ومن خلال سلسلة من تنبيهات العمل ومذكرات الإحاطة الشهرية، يظل التحالف العالمي بجميع الأنشطة الجديدة والجارية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، ومنها على سبيل المثال، المؤتمر العالمي المعني بالتغذية المعقود في روما، إيطاليا، في عام ١٩٩٢.

١٢ - الاتحاد النسائي المسيحي العالمي للامتناع عن المسكرات (مركز استشاري خاص)

التعليم

يقدم الاتحاد النسائي المسيحي العالمي للامتناع عن المسكرات في فنلندا حلقات دروس للنساء لمساعدتهن على تحسين حياتهن.

ويدعم الاتحاد في سويسرا مسرحا يعمل في الشوارع ويبرز، من خلال الدراما، معاناة النساء ضحايا الاستغلال.

ويعقد الاتحاد في غواتيمالا حلقات دراسية في المدارس؛ تقدم المساعدة والتشجيع للمصابين بمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

وفي انكلترا، استثمر الاتحاد في وحدة تثقيفية متنقلة تجوب أرجاء البلد لتلقّن الناس نمط الحياة الصحي وتوفر التثقيف بشأن المشروبات الكحولية والمخدرات.

وينظم الاتحاد في مصر دروسا للفتيات يتم في أثنائها تلقينهن قواعد النظافة الصحية، والقراءة، والخياطة.

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، ينظم الاتحاد دروسا لمساعدة النساء على تحسين حياتهن.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، ينظم الاتحاد مسابقات في الإنشاء ورسم الملصقات والتلوين في المدارس، وذلك كوسيلة لمساعدة الأطفال والشباب على معرفة آثار المشروبات الكحولية والمخدرات على أجسامهم وحياتهم؛ كما ينظم عروضاً في الأسواق واللقاءات لترويج كتاباته.

مساعدة الآخرين

يقدم الاتحاد في النرويج المساعدة في مركز تأهيل يخدم النساء بالدرجة الأولى.

وللإتحاد في اليابان مأوى آسيوي للنساء مخصص للمستجيرات من العنف المنزلي، وذوات المشاكل الصحية والنفسية والمدمنات.

وفي الفلبين، يتعاون الاتحاد مع برنامج إغناء الحياة الأسرية، ويدعم بيت صداقة للأمهات غير المتزوجات.

وفي فنلندا، يدعم الاتحاد منزل Emmaus للمومسات اللواتي يرغبن في تحسين حياتهن، وللنساء المنكوبات. وهو يقدم المشورة أيضاً للنساء في سجن همنلينا المخصص للنساء.

وفي مصر، يشترك الاتحاد في مركز للتأهيل يجري بناؤه بين القاهرة والاسكندرية.

وفي الهند، ساعد الاتحاد ضحايا الزلازل، بتزويدهم بالأغذية والملابس.

الأمم المتحدة

إن الاتحاد النسائي المسيحي العالمي للامتناع عن المسكرات ممثل في اجتماعات المنظمات غير الحكومية في كل من الولايات المتحدة وسويسرا.

وفي ألمانيا، يتعاون الاتحاد مع منظمة الصحة العالمية في العمل على الحد من استهلاك المشروبات الكحولية.

وفي انكلترا، نجد الاتحاد ممثلاً في جمعية الأمم المتحدة؛ وطيلة سنوات، كانت رئيسته عضوة في المجلس الاستشاري العالمي للمرأة في لندن.

وتقدم البلدان الأخرى العضوة في الاتحاد النسائي المسيحي العالمي للامتناع عن المسكرات خدمات مماثلة للخدمات المذكورة تحديداً في هذا التقرير. ويركز الاتحاد العالمي بصورة رئيسية على تعاطي المشروبات الكحولية والمخدرات وإساءة استخدامها، اللذين هما أساس مشاكل كثيرة تعصف بالمنازل والأسر في العالم حالياً. مثل الجريمة، وإيذاء الأطفال، والبغاء، وانتحار المراهقين، وانعدام الاحترام العام للسلطة.

— — — — —